آثار الازمة النفطية على البطالة في الجزائر – 2014–2017

Effects of the oil crisis on unemployment in Algeria 2014-2017

د. البشير عمارة،أستاذ محاضر ب

المركز الجامعي أفلو، الجزائر

bach0283@yahoo.fr

تاريخ الإستلام بعد التصحيح: 2018/03/24 تاريخ القبول: 20/ 2018/05

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة تأثير الازمة النفطية صيف 2014 على ظاهرة البطالة في الجزائر لقد أولت الدولة أهمية بالغة لخفض معدلات البطالة عن طريق مختلف سياسات التشغيل وتشجيع الاستثمار وقد اثرت الازمة النفطية في الاقتصاد الوطني ووضعته على المحك والافلاس فقد اثرت على معدلات البطالة بطريقة غير مباشرة من خلال عديد المشاريع والاستثمارات العمومية المجمدة و أثرها على عوامل أخرى كالتضخم والنمو الاقتصادي والموازنة العامة التي تؤثر مباشرة في ظاهرة البطالة وقد أبانت الدراسة القياسية باستعمال اختبار ARDL عن وجود علاقة سببية عكسية بين مداخيل الدولة ومعدلات البطالة في الأجل الطويل فقط.

الكلمات مفتاحية: **أزمة النفطية، تقشف، تجميد، بطالة، اختبار ARDL**.

Abstract: We are trying through this paper to know the impact of the oil crisis in the 2014 on the phenomenon of unemployment in Algeria has given the State of great importance to reduce the unemployment rates through various operating policies and encourage investment has affected the oil crisis in the national economy and put it at stake and bankruptcy has affected unemployment rates in a way Directly through many projects and frozen public investments and their impact on other factors such as inflation, economic growth, public budget and other factors that directly affect the phenomenon of unemployment The standard study showed using the ARDL test for an inverse relationship between state revenues and unemployment rates in the long term only.

Keywords: oïl Crisis; Austerity; Freeze the Unemployment; ARDL Test.

تمهيد: لقد عرف الاقتصاد الجزائري هزات عدة جراء الازمات البترولية المؤدية لتهاوي اسعار النفط ولعل أبرزها أزمة 1986 ومن ثم الازمة الاخيرة سنة 2014 التي نعيش مظاهرها وآثارها في الوقت الحالي ومن الممكن أن تمتد ألى غاية 2030 بحسب الخبراء إذا لم يتم تدارك الامر ، ولعل من أهم المؤشرات للاقتصاد الكلي والتي تنجح أو تفشل السياسات الحكومية هي معدلات البطالة التي لابد ان تتأثر جراء هاته الهزات ففي سابقتها سنة 1986 عرفت الدولة تغييرا هيكليا أدى الى غلق العديد من المؤسسات وتسريح آلاف العمال بسبب الاصلاحات المفروضة من المؤسسات المانحة للقروض آنذاك ومن المتوقع ان تكون لهاته الازمة الأخيرة أيضا آثار بالغة في نسب التشغيل والبطالة بحسب آراء الخبراء.

الإشكالية:

مما تقدم نطرح التساؤل التالي:
ماهي الآثار المترتبة للأزمة النفطية 2014 على معدلات البطالة؟

الفرضيات:

- تؤثر الازمة النفطية 2014 بصفة مباشرة وقوية في معدلات البطالة ;
- هناك علاقة عكسية معنوية بين المداخيل ومعدلات البطالة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية مؤشر نسبة البطالة بالنسبة للاقتصاد الكلي بالإضافة الى الدور الجوهري الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

I. **قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر للفترة 1999-2016** مقالة تناولت تحليل أثر تقلبات اسعار النفط على معدل البطالة والتشغيل في الجزائر وقد خلصت الدراسة الى وجود تكامل متزامن بين اسعار النفط ونسبة التشغيل والبطالة في الاجل الطويل ووجود علاقة بين نسبة البطالة وسعر النفط في المدى القصير كما اوضحت ان هناك اثرا سلبيا لصدمات سعر النفط لسلة اوبك على نسبة البطالة ومستوى التشغيل في الجزائر.(قطوش رزق،2017)[1]

II. **مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري مداخلة في ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري يوم 14 ماي 2015** ،تناولت المداخلة معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري ،الناتج الداخلي الخام ،الميزانية العامة للدولة) في الجزائر منذ جوان 2014 وقد خلصت الدراسة الى أن المتغيرات الاقتصادية مرتبطة بأسعار النفط بالارتفاع أو الانخفاض وأن الانخفاض أثر سلبيا على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.[2]

III. **هداجي عبد الجليل،بن سعيد محمد،تأثير تغير سعر البترول على معدلات البطالة في الجزائر-دراسة قياسية 1990-2011** مقالة تناولت العلاقة بين سعر البترول ومعدلات البطالة عن طريق اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك لفترة

الدراسة وقد خلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة مباشرة ووحيدة بين سعر البترول ومعدلات البطالة في الجزائر وأن سعر البترول قد يؤثر على عوامل أخرى مؤثرة على معدلات البطالة كما اسهمت البرامج المنفذة لدعم النمو في تخفيض معدلات البطالة.[3]

IV. The Impact of Low Oil Prices on Algeria, Gonzalo Escribano , تناولت الدراسة مقارنة بين تبعات الازمة النفطية سنة 1986 و الازمة النفطية 2014 من جانب اقتصادي وسياسي وقد خلصت أن الجزائر في أحسن حال لمواجهة هذه الهزة من سابقتها في 1986 وان الحكومة اتخذت بعض الاجراءات ولكنها غير كافية وليست استراتيجية بل هي فقط للمحافظة على النظام القائم وبقاء المسؤولين وان استمرار انخفاض الاسعار في الاجل الطويل تكون له آثار كارثية على الاقتصاد الجزائري ومع كون الجزائر تمتلك ثاني احتياطي للغاز المسال يمكنها استثمار توتر العلاقات بين روسيا والاتحاد الاوروبي لكسب المزيد من الاسواق.[4] (Gonzalo Escribano,2016)

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقة أو الأثر الناتج عن الازمة النفطية 2014 على معدلات البطالة بدراسة تحليلية وصفية بالاستعانة بمختلف المعطيات والبيانات والنتائج التي توصل اليها الباحثون في المجال.

1 – الأزمة النفطية 2014:

وان بدا أن الجزائر قاومت أحسن من أكثر الدول انتاجا للبترول في افريقيا وهما نيجيريا وانغولا ولكن الصعوبات الناتجة عن تهاوي الاسعار كانت معتبرة، وقد تراجعت الاستثمارات البترولية بشكل كبير بين 2014 -2018 مشكل كان متواجدا قبل ثلاث سنوات قبل تهاوي الاسعار بسبب قيد قانوني ويتردد المستثمرون في ضخ رؤوس اموال في القطاع مما يؤدي الى ركود الانتاج وانخفاض حاد في الايرادات العامة، وقد عمدت شركة سوناطراك الى اطلاق برنامج واسع لجذب الاستثمارات لاستغلال النفط ووعدت بان تكون الجزائر مركزا عالميا للطاقة ففي سنة 2015 توقعت الحكومة عائدات من المحروقات في حدود 60 مليار دولار لكن في نهاية السنة كانت تحصلت على 34 مليار دولار فقط نتيجة تهاوي الاسعار وهي نصف ايرادات سنة 2014 ، أما سنة 2016 فقد بلغ العجز التجاري 15.8 مليار دولار مقابل 13.7 مليار دولار سنة 2015 وفي سنة 2017 سيكون الوضع اقل صعوبة مع اسعار تتراوح بين 50-55 دولار للبرميل ومن المتوقع ان يكون الربح على المبيعات بين 30-32 مليار دولار مع نهاية السنة.[5] (Olivier de Souza,2018)

لم تستطع الجزائر رغم كل الجهود المبذولة والبرامج المنفذة تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولم نستخلص العبر والدروس من الازمات السابقة خاصة أزمة 1986 العكسية وما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على البلد وبقي الاقتصاد الوطني رهين انتعاش أسعار النفط.

1-1 – تطور أسعار النفط:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.[6] (مريم شطيبي محمود،2015)

الشكل رقم 1: تطور أسعار النفط بين 1960-2015 [7] **الوحدة : بالدولار الجاري**

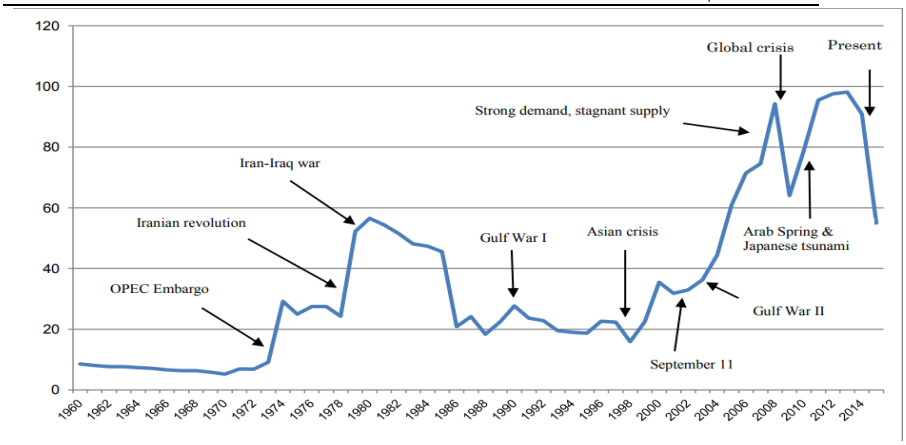

Source: Mohamed Hedi Bachir,Jose Antonio Pedrosa-Garcia,The Impact of The 2014 Oil Shock on Arab Economies,ESCWA[1]'s Survey of Economic and social Developments in the Arab Region,2015.P09.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور سعر النفط من سنة 1960 حتى سنة 2015 مرورا بمختلف التقلبات والأزمات التي عرفها النفط بداية بأزمة منظمة الاوبك 1973 والارتفاع المفاجئ للسعر ثم الارتفاع الموالي كان اثر الثورة الايرانية سنة 1978 وقد بلغ سعرا قياسيا ابان الحرب العراقية الايرانية 1979 ومن ثم اتت الصدمة العكسية سنة 1986 عقب تهاوي الاسعار بداية من سنة 1980 ثم يستقر السعر في العشرينات ابان حرب الخليج الاولى و الازمة الاقتصادية الآسيوية وصولا ألى سنة 1999 حيث بدأ السعر ينتعش نتيجة زيادة الطلب العالمي ومع أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الخليج الثانية 2003 عرفت الأسعار صعودا لم يسبق له مثيل حتى بلغت الأسعار ذروتها في سنة 2008 وبعدها تهاوت الاسعار في اعقاب الازمة المالية العالمية وقد عرفت بعض الانتعاش بعد تسونامي الذي ضرب اليابان ومناطق جنوب آسيا وصولا الى صيف 2014 أين تهاوت الاسعار بشكل مفاجئ من أكثر من 100 دولار للبرميل إلى أقل من 40 دولار نتيجة لعدة أسباب وعوامل مختلفة.

1-2 - أسباب الازمة النفطية 2014:

وقد تعددت أسباب الأزمة النفطية وأبرزها[8]: (John Baffes,2015)

1-2-1- **تطور العرض والطلب**: لقد توفرت كميات كبيرة من العرض أكثر من المتوقع وذلك للإنتاج من البترول الصخري في الولايات المتحدة الامريكية وبدرجة اقل من كندا بالإضافة الى انتاج الوقود الحيوي، وبحسب بنك كندا (2015) إذا بقيت الاسعار حول سعر 60 دولار امريكي فإن ثلث الانتاج الحالي وأكثر من ثلثي الزيادة المتوقعة في انتاج النفط تصبح غير اقتصادية وبمرور الوقت من المرجح ان تنخفض تكلفة استكشاف واستخراج النفط غير التقليدي بسبب التكنولوجيات الجديدة، وبالرغم من الظروف الجيوسياسية فقد فاجأ العرض النفطي مرارا اتجاهه نحو الصعود خاصة في الولايات المتحدة الامريكية في حين ان الطلب يخالف التوقعات ويتجه نحو الهبوط كما أثر بشكل جزئي تباطؤ النمو للاقتصاد العالمي خصوصا الاسواق الناشئة الكبيرة وقد تزامنت هذه العوامل مع قوة الدولار الامريكي.

1-2-2-**التغير في اهداف منظمة الدول المصدرة للنفط** : تنتج المنظمة 36 مليون برميل يوميا بنظام الحصص وهو ما يمثل 40% من إجمالي انتاج النفط وهي تملك القدرة على التأثير فمع بداية 2010 قامت السعودية بضخ كميات مضاعفة لتعديل

[1] **Economic and Social Commission for Western Asia.**

السعر الذي ارتفع بشكل لافت ،ومع البدائل المتوفرة فقد تآكلت بشكل مستمر ولوقف المزيد من الخسائر في حصص السوق وقد قدم العديد من اعضاء المنظمة تخفيضات للمستوردين الآسيويين وقد تم التخلي عن استهداف الاسعار وهذا يعني تراجع دور المنظمة وبروز أطراف اخرى كمنتجي البترول غير التقليدي.

1-2-3-**التطورات الجيوسياسية**: لطالما كانت التوترات تلقي بظلالها على اسعار النفط فقد تراجع دور الصراع في الشرق الاوسط وأوروبا الشرقية وقد ساهمت ليبيا رغم الصراع والتوتر بزيادة 0.5 مليون برميل يوميا من الانتاج خلال الربع الثالث من سنة 2014 وفي العراق مع تراجع تنظيم الدولة الارهابي فقد توقع زيادة 60% من انتاج منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 2015 بينما لم تتأثر روسيا من العقوبات المفروضة عليها جراء صراعها مع اوكرانيا.

1-2-4-**ارتفاع قيمة الدولار الامريكي**: بين جوان 2014 وجانفي 2015 ارتفع الدولار بـ 10% مقابل العملات الرئيسية في القيمة الاسمية ويؤدي هذا الارتفاع الى رفع تكلفة العملة المحلية للبلدان النفطية التي لا ترتبط عملتها بالدولار الامريكي كما يؤثر على الطلب على النفط بالتخفيض.

1-2-5-**مضاربة على الطلب و ادارة المخزون**: عادة ما تأخذ المضاربة في اسواق النفط ثلاثة أشكال اولها التغيرات في المخزون المتعلقة بتوقعات تغير شروط السوق وظروفه أما الثاني فهو تمويل السلع الاساسية فقد زادت الاصول المدارة لإدارة صناديق السلع من 40 مليار دولار سنة 2000 إلى 300 مليار دولار سنة 2012 وثالثها التلاعب بالسوق فبين جانفي وسبتمبر 2014 ارتفع مخزون النفط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 6% وبينما ترتبط المخزونات الكبيرة عادة بفائض السوق فقد ترتبط احيانا بالمضاربة في الطلب فمثلا قد ارتفع السعر من 5 إلى 14 دولار قبل ازمة 2008 وقد لعبت المضاربة أدورا في مختلف الازمات النفطية لكنها ليست محل اجماع.

1-2-6- **الاسهامات النسبية لعوامل الطلب والعرض**: من الصعب تحديد الاسهام الدقيق لكل العوامل المذكورة اعلاه في ازمة 2014 لسببين أولهما أن الاسعار المرتفعة حتى منتصف 2014 بدرجة غير مؤكدة كانت مدعومة بسياسة منظمة الدول المصدرة للنفط وثانيهما قد لا تكون تقديرات المرونة نموذجية والمستمدة عادة من سلاسل الاسعار طويلة الاجل لأنها قد تغيرت مع مرور الوقت وتم التقليل من قيمتها.

ومع ذلك فإن التغيرات في العرض الناجمة عن التوسع في انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية وتراجع المخاوف بشأن انقطاع الامدادات من النفط والتحول في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط من المحتمل أن تلعب دورا مهما في تفسير تهاوي الاسعار صيف 2014 ،وتشير التقديرات الاولية إلى أن الحصة الاكبر من الانخفاض في الاسعار كانت نتيجة لصدمات العرض وهذه النتائج هي متقاربة مع بعض الدراسات فعلى سبيل المثال ساهمت العوامل المرتبطة بالعرض حسب وثيقة Arezki and Blanchard بنسب تتراوح بين 20-35% بينما كانت العوامل المتعلقة بالإمدادات وقرار منظمة الدول المصدرة للنفط بعدم خفض الانتاج أكثر أهمية في دفع التراجع في اسعار النفط و يرى هاملتون (2014) أن خمسي انخفاض سعر النفط في النصف الثاني من سنة 2014 كان بسبب ضعف الطلب العالمي وارجع Baumeister and kilian (2015) أن أكثر من نصف انخفاض اسعار النفط بفعل التأثيرات المتراكمة لصدمات العرض والطلب السابقة والنصف الباقي يعود لتأثير الاقتصاد العالمي الضعيف ، بينما الصدمات الايجابية لعرض النفط كانت محدودة بين جوان وديسمبر .2014

1-2-7-**توقعات الأسعار**: بالنظر للمستقبل فان التطورات التي ادت الى انخفاض اسعار النفط تؤثر على ديناميكيات اسواق النفط بطريقة دائمة ومن المرجح أن تظل إمدادات النفط غير التقليدي مصدرا مرن لإمدادات النفط (Basu and Indrawati 2015) وقد يؤدي ذلك الى تحول منتجي النفط غير التقليدي إلى الاسواق الناشئة للنفط خاصة إذا حافظت منظمة الدول المصدرة للنفط على توجهها في المدى القريب كما حدث عقب الصدمة العكسية سنة 1986.

حسب دراسة لصندوق النقد الدولي ان انخفاض الاسعار بالنسبة للنفط سيتواصل من 6-8 سنوات وهذا بناءا على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط والتي هي علاقة عكسية فغالبا ما تقترن فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح ،فالدولار الأمريكي يمر بدورات طويلة المدى من الارتفاع والانخفاض فبعد انخفاضه سنوات 2002-2012 وهي فترة طفرة أسعار النفط عاود الدولار الارتفاع مجددا سنة 2012 وتزداد الاحتمالات بأن يظل الدولار قويا لفترة أطول (6-8 سنوات) في ظل قرار الاحتياطي الفيدرالي الامريكي برفع معدل الفائدة الرئيسي في 16 ديسمبر 2015 بربع نقطة مؤية وأن يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا ،وبالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأها أثناء الازمة المالية العالمية وهذا التشديد النقدي الأمريكي ستكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث يرجح تراجع التدفقات الرأسمالية الداخلة الى اقتصاديات الاسواق الصاعدة ،الامر الذي يؤدي الى تفاقم آثار ضعف اسعار السلع الاولية وزيادة تكاليف التمويل الدولية وهو ما يعني ان الافاق الخارجية للاقتصادات النفطية خلال الفترة (2014-2022) ليست واعدة[9].(عبد الحميد مرغيت).

حسب الدراسات والتوقعات التي تقدمها المؤسسات الدولية فإن انخفاض اسعار النفط سيتواصل على المدى المتوسط وبذلك ستكون البلدان على غرار الجزائر في وضعية صعبة خلال السنوات المقبلة خاصة في غياب بدائل ثابتة عن عائدات النفط والتناقض الذي يسود القطاعات البديلة عن الطاقة على رأسها الاستثمار والقطاع الفلاحي والسياحي والاعتماد على الصناعة فبينما تشجع الدولة في المناسبات والمحافل هاته القطاعات تواجه المستثمرين والفلاحين وأصحاب المؤسسات عراقيل البيروقراطية وكثرة الاجراءات والآجال بالاضافة الى عدم مواكبة القطاع المالي والمصرفي للتطورات والعصرنة اللازمة.

1-3 - تطور احتياطي الصرف في الجزائر:

الشكل رقم 2: تطور احتياطي الصرف الجزائري[10]

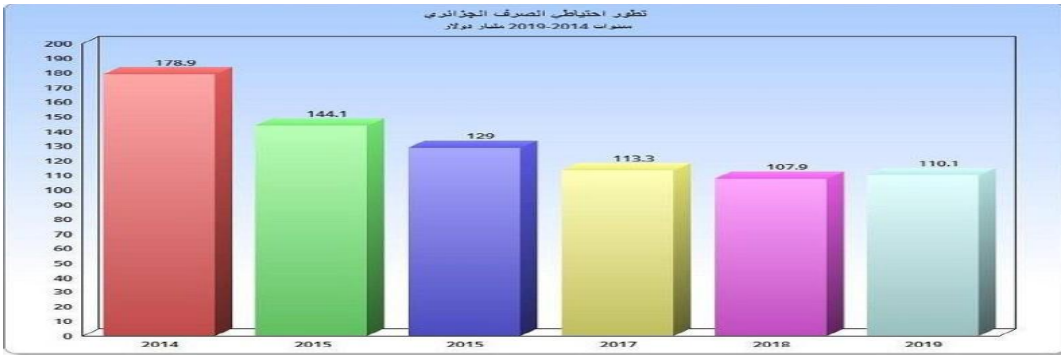

المصدر: أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، الجزائر،2017، ص53.

بعد 15 سنة من الرخاء والتحسن في اسعار النفط تكون احتياطي هام من الصرف لدى الجزائر وقد بلغ اقصاه الى 194 مليار دولار مع تسديد الديون المختلفة للجزائر قبل آجالها مما أعطى حرية للدولة لتنفيذ سياساتها وبرامجها أتت السنوات العجاف بدءا من صيف 2014 أين تهاوت اسعار النفط لتبلغ 50 دولار للبرميل بعدما كانت تقارب أو تفوق 120 دولار للبرميل وقد بلغت قيمة الاحتياطي سنة 2014 مقدار 178.9 مليار دولار كما في الشكل السابق ومع تراجع عائدات النفط الحاد لجأت الدولة لهذا الاحتياطي لمواجهة الازمة وسد العجز مما جعله يتآكل سنة بعد الاخرى خاصة في ظل استقرار اسعار النفط عند عتبة 65-70 دولار للبرميل ليبلغ 113.3 مليار دولار سنة 2017 ولكن من المتوقع أي يصل الى ما بين 85-98 مليار دولار نهاية سنة 2018 وقد توقع البنك الدولي استنفاذ هذا الاحتياطي سنة 2020 خاصة وأن اسعار النفط بقيت مستقرة عند هذه

الاسعار بينما السعر المناسب حسب البنك الدولي هو 115 دولار للبرميل حتى يتعافى أو ينتعش الاقتصاد الجزائري والاحتياطي بدوره.

لكن وفي ظل تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات تبقى هاته الاحتياطات التي لم تتجسد الى استثمارات تدر عوائد على الاقتصاد وتنوعه مجرد سمكة في يد جائع لا يستطيع أن يصطاد غيرها أو يبقى رهن من يمده بها كما يقول المثل الصيني.

2 – البطالة:

2-1 – مفهوم البطالة:

ان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين الي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابته بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي[11]. (وليد ناجي الحيالي)

2-1 – أنواع البطالة: يتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة[12]: (عبد المجيد قدي، 2006)

2-1-1- البطالة الدورية : يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية.

2-1-2-البطالة الاحتكاكية : وهي البطالة الناتجة عن تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة.

2-1-3-البطالة الهيكلية: وهي التي تحدث بسبب تغيرات هيكلة تمس الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير الفن الانتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة.

2-2 – أسباب البطالة في الجزائر:

تساهم عدة عوامل في ظاهرة البطالة في الجزائر أهمها[13]: (بن فايزة نوال،2008)

2-2-1- العامل الديمغرافي: وتتميز الزيادة السكانية بكون غالبية السكان هم من الشباب ،وقد تبين عدم قدرة الدولة على التكفل بها نتيجة ارتفاع الطلب على التشغيل.

2-2-2-تقلبات اسعار المحروقات : أدى السقوط المفاجئ لأسعار البترول خاصة سنة 1986 الى اختلالات في النظام الاقتصادي كانت نتيجته تجمد الانتاج تقلص الواردات وارتفاع نسبة البطالة.

2-2-3-عامل التحضر: وهذا من خلال ظاهرة الهجرة الريفية والهجرة لأسباب أمنية في العشرية السوداء بالاضافة الى التحضر السريع في المدينة .

2-2-4-العامل السياسي: وقد أدى فشل السياسات الاقتصادية وغياب الاصلاحات السياسية الى تفاقم الامور وهذا من أهم اسباب الازمة الامنية التي مرت بها البلاد والتي لا تزال آثارها جلية على مختلف الجوانب.

تعتبر هذه من أبرز العوامل المساعدة على تفاقم ظاهرة البطالة ولكن تبقى عوامل أخرى من أهمها الاقتصاد غير الرسمي من بين المحددات الرئيسية لمعدلات البطالة في ظل عجز الدولة عن محاربته أو احتواءه وحتى الاحصاءات والبيانات المقدمة لا تعبر عن الواقع ولعل الكثير من العاملين بأجور زهيدة يعتبرون فقراء والكثير من البطالين الذي ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي هم من أصحاب رؤوس الاموال ومن الاثرياء لذلك يبقى الاشكال في تشخيص الظاهرة وقياسها.

3 – آثار الأزمة النفطية على البطالة في الجزائر:

3-1 –آثار الازمة النفطية 2014:

حسب الدراسة القياسية للباحث **هداجي عبد الجليل** لا توجد علاقة مباشرة ووحيدة بين سعر البترول ومعدلات البطالة في الجزائر بينما قد يمارس سعر البترول تأثيرا على عوامل أخرى قد تؤثر على معدلات البطالة[14]. (هداجي عبد الجليل،2016)

اذن وحسب النظرية الاقتصادية لا يوجد تأثير مباشر لتغيرات اسعار النفط على معدلات البطالة بل ان تغيرات اسعار النفط تؤثر على عوامل أخرى مثل التضخم والنمو الاقتصادي والتنمية والطلب الكلي هاته العوامل لها صلة مباشرة بمعدلات البطالة.

وفيما يلي بعض الآثار غير المباشرة لانهيار اسعار البترول:

3-1-1- **انخفاض كبير في قيمة الدينار الجزائري:** بعدما كان 1 دولار يقابله 79.5 دينار جزائري نهاية جوان 2014 صار 99.5 دينار جزائري بعد سنة أي مع نهاية جوان 2015 أي بانخفاض 20% من قيمة الدينار بينما بلغ 110.38 دينار للدولار نهاية جوان 2016 وقد تراجع قليلا مع نهاية جوان 2017 ليبلغ 107.85 دينار.

3-1-2-**انخفاض كبير في نفقات التجهيز:** حسب موقع وزارة المالية فإن نفقات التجهيز للثلاثي الاول من سنة 2015 تراجعت بقيمة 457.3 مليار دينار جزائري وقدرت هاته النفقات بـ 1829.4 مليار دينار في مقابل 2493 مليار دينار سنة 2014 أي هناك انخفاض بنسبة 26.6% في القيمة الاسمية و31.5% إذا أخذنا في الحسبان التضخم (5%) نفقات التجهيز تأخذ حصة كبيرة من العملة الصعبة فالانخفاض بالدولار يصل إلى -41% ونستنتج أن الخطوة الرئيسية التي انتهجتها الحكومة هي تخفيض نفقات التجهيز[15]. (Raouf Boucekkine,2015)

3-1-3- **تجميد المشاريع وخفض مناصب الشغل المفتوحة:** قامت الحكومة بالتخلي مؤقتا حسب المسؤولين عن تنفيذ بعض المشاريع كما خفضت مناصب الشغل المتوقع فتحها في الوظيف العمومي والمؤسسات الاقتصادية تماشيا مع قلة الموارد وانعكاسها على ميزانية وسياسات الحكومة.

3-1-4-**الميزان التجاري:** الذي يعبر عن الفرق بين صادرات و واردات بلد ما.

الجدول رقم 1: تطور أسعار النفط والميزان التجاري[16]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البرميل بالدولار	80.2	112.9	111	109.5	100.2	49.49	40.86
الميزان التجاري مليار دينار جزائري	906.41	1290.24	945.10	68.79	-760.19	-1711.62	-1953.79

Source :BOUDIA Mounya et autre ,la crise économique algérienne entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialité disponible pour la réalisation du décollage économique ,journal of economic and Financial Research ,volume 04,Issue2, 2017, p892.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن انهيار اسعار النفط له اثر سلبي على رصيد الميزان التجاري وبالتالي هناك ارتباط قوي بين سعر البترول ورصيد الميزان التجاري. (BOUDIA Mounya,2017)

3-1-5- **الناتج الداخلي الخام**: (Produit Intérieur Bruit) وهو يسمح بقياس الانتاج الداخلي المحقق في بلد ما والذي يعكس نشاطه الاقتصادي الداخلي لفترة معطاة.

الجدول رقم 2.تطور أسعار النفط و الناتج الداخلي الخام

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	80.2	112.9	111	109.5	100.2	49.49
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار جزائري)	11991.8	14588.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9

Source :**BOUDIA Mounya et autre (2017),Op.Cit ,p893**.

يجب الاشارة الى ان تزايد الناتج الداخلي الخام يعبر عن زيادة انتاجية القطاع الانتاجي خارج المحروقات وهذا يدل على تحقيق نمو اقتصادي. (BOUDIA Mounya,2017)

3-1-6-**توازن الميزانية:** ميزانية الدولة تعرف كمجموع الوثائق أو وثيقة تنبؤ بالإيرادات والنفقات للدولة يتم تقديرها وترخيصها كل سنة.

الجدول رقم 3.تطور اسعار البترول وتوازن الميزانية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	80.2	112.9	111	109.5	100.2	49.49
توازن الميزانية (مليار دينار جزائري)	-178.2	-168.6	-710.9	-143.7	-1375.3	-2621.7

Source:**BOUDIA Mounya et autre (2017),Op.Cit ,p894**.

3-1-7- **النفقات العمومية** : وتتعلق النفقات العمومية بالنفقات المنفذة عن طريق الدولة.

الجدول رقم 4.تطور أسعار النفط والنفقات العامة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	80.2	112.9	111	109.5	100.2	49.49
النفقات العامة (مليار دينار جزائري)	4571.1	5958.7	7050.2	6101.3	7113.6	7724.8

Source:BOUDIA Mounya et autre (2017),Op.Cit ,p895.

نستطيع استنتاج انه امام النمو الذي لا يقاوم للنفقات وانخفاض اسعار البترول فإن النفقات العامة لا يمكن تمويلها إلا عن طريق العوائد خارج المحروقات والتي هي ضعيفة في الاقتصاد الجزائري والذي يدفع الاقتصاد الجزائري الى تحقيق عجز متزايد خلال السنوات القادمة. (BOUDIA Mounya,2017)

و قال السيد **فريد بقة** المدير العام للميزانية لدى وزارة المالية -خلال اجتماعه بلجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني في إطار مناقشة الاحكام الواردة في مشروع قانون المالية 2018- أن تجميد المشاريع العمومية في بعض القطاعات كان "حتميا" بسبب الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط, مشيرا إلى أن **المسؤولين "فضلوا تجميد بعض المشاريع العمومية ما يعني خفض ميزانية التجهيز عوض المساس بميزانية التسيير الموجهة بنسبة 95 بالمائة الى تسديد أجور الموظفين"**.

و أضاف المسؤول, في رده على تساؤلات أعضاء اللجنة, أن ميزانية المشاريع المجمدة و المقدرة بحوالي 1.800 مليار دينار "لا تضاهي" ميزانية المشاريع المطلقة و هي حاليا قيد الإنجاز و التي تفوق 13.000 مليار دينار, مشيرا الى أن **الدولة استثمرت منذ سنة 2000 ما يفوق 36.000 مليار دينار في التجهيز**[17]. (WWW.APS.DZ 2018,)

وقد صادق مجلس الوزراء يوم 05 جوان 2018 على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 ويقتصر في شقه المتعلق بالميزانية على اضافة 500 مليار دينار جزائري في شكل رخص برامج دون تسجيل اعتمادات دفع اضافية ،وسيسمح هذا التخصيص ببعث جملة من المشاريع سيما الاجتماعية المجمدة خلال السنوات الاخيرة بسبب التوتر المالي الذي عرفته ميزانية الدولة[18]. (WWW.TSA-ALGERIE.COM, 2018)

كل هذه الارقام والبيانات والتصريحات تصب في الأثر غير المباشر للازمة النفطية على معدلات البطالة من خلال المشاريع التي تم تجميدها واجراءات التوظيف التي تم تثبيطها والقروض التي توقفت الدولة أو خفضت من منحها للبطالين والمستثمرين كان لها الاثر في زيادة معدلات البطالة.

ان غياب الشفافية في الارقام والاحصائيات المقدمة من الحكومة وحتى السياسات من شأنه تعقيد الامور وتثبيط أي اصلاح أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي نظرا لترابط مختلف العوامل والظواهر فيما بينها.

3-2- قراءة لبعض مؤشرات الشغل بعد الازمة النفطية:

الجدول رقم 5.تطور النسب والمؤشرات الرئيسية المتعلقة بسوق الشغل[19] **الوحدة بالآلاف**

التاريخ / المؤشر	سبتمبر 2014	سبتمبر 2015	سبتمبر 2016	سبتمبر 2017	أفريل 2018
نسبة النشاط %	40.7	41.8	41.8	41.8	41.9
نسبة التشغيل %	36.4	37.1	37.4	36.9	37.2
نسبة البطالة %	10.6	11.2	10.5	11.7	11.1
نسبة بطالة الشباب 16-24 سنة%	25.2	29.9	26.7	28.3	26.4
مستخدمون ومهن حرة	2811	3042	3133	3236	3162
الموظفون الدائمون	3640	4542	4176	4188	4239
الموظفين غير الدائمين + المكرين	3623	2855	3382	3225	3456
مقدمي الرعاية	165	155	154	209	192
قطاع النشاط					
الفلاحة	899	917	865	1102	1146
الصناعة	1290	1377	1465	1493	1489
البناء	1826	1776	1895	1847	1901
الخدمات	6224	6524	6620	6417	6513
القطاع القانوني					
عام	4100	4455	4355	4001	4088
خاص	6139	6139	6490	6857	6961
الانتساب للضمان الاجتماعي					
منتسب	5972	6515	6747	6198	6274
غير منتسب	4267	4079	4098	4660	4774
نسبة المنتسبين إلى اجمالي العاملين %	58.3	61.5	62.2	57.1	56.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

وفيما يلي قراءة لبعض مؤشرات سوق الشغل:

فبالنسبة لنسبة النشاط فهي وبالرغم من الازمة في تزايد وان كان طفيفا من 40.7% سبتمبر 2014 الى 41.9% افريل 2018 وتبقى هذه الارقام غير معبرة عن الواقع بسبب اتساع الاقتصاد غير الرسمي وعدم صدق البيانات.

بينما عرفت هي الاخرى نسبة التشغيل زيادة طفيفة من 36.4% سبتمبر 2014 لتصل الى 37.2% في افريل 2018 في المقابل تعرف نسبة البطالة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ولكنها تتجه عموما للانخفاض فبعدما بلغت 10.6% سبتمبر 2014 فقد ارتفعت في سبتمبر 2015 لتبلغ 11.2% ثم تعاود الانخفاض الى 10.5% سبتمبر 2016 ثم عادت للارتفاع في سبتمبر 2017 لتبلغ 11.7% ثم تستقر عند 11.2% في افريل 2018 ويعود هذا التذبذب الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الازمة وتقليل التوظيف مباشرة وبطريقة غير مباشرة بتجميد أو الغاء المشاريع كما يعود التحسن الى التطور الذي عرفه قطاع البناء وقطاع الصناعة خاصة الميكانيكية منها فسعيا منه للوفاء بتعهداته امام الشعب يسعى الرئيس الى اتمام المشاريع السكنية قبل موعد الانتخابات الرئاسية 2019 مما ضاعف اعداد العمال ونفس الامر بالنسبة لقطاع الصناعة الميكانيكية والتي تميزت بإنشاء العديد من مصانع تركيب السيارات الامر الذي ادى الى امتصاص جزء من البطالة لكن تبقى الارقام غير معبرة كما ذكرنا سابقا لاتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي وعدم صدق البيانات.

أما بالنسبة لباقي المؤشرات فتبقى نسبة البطالة لدى الشباب بين 16-24 سنة مقبولة فبعدما تحسنت مع سبتمبر 2014 عاودت الارتفاع في سبتمبر 2015 لتراوح 30% بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في تجميد المشاريع ومختلف صيغ دعم وتشغيل الشباب والقروض المختلفة ومن ثم وبعد رفع التجميد عن بعض الاجراءات لتبلغ 26.4% في افريل 2018.

بينما عرفت مختلف القطاعات زيادة في عدد الموظفين فقطاع الفلاحة عرف ارتفاعا بنسبة 27.5% بين سنتي 2014-2018 بينما تضاعف عدد العمال في القطاع الصناعي بنسبة 15.5% بين 2014-2018 بينما بلغت نسبة الزيادة في قطاع البناء 4% بين 2014-2018 وتضاعف عدد العمل في قطاع الخدمات بزيادة 4.6% بين 2014-2018 وتعود هاته الزيادات لمساعي الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني والحد من الاستيراد من خلال البديل الاول وهو المنتوج الفلاحي ثم توجهت للصناعات التركيبية للمحافظة على العملة الصعبة كما تواصل تطور قطاع البناء سعيا لتحقيق وعود الرئيس قبل انتهاء العهدة كما تعد الخدمات على رأس اولويات الحكومة من خلال السياحة ومختلف الخدمات.

أما الارتفاع في موظفي القطاع العام فقد كان سلبيا أي انخفاض بنسبة 1% بين 2014-2018 تماشيا مع سياسات الدولة التقشفية وسعيها لتشجيع الخوصصة بينما كانت الزيادة في موظفي القطاع الخاص 13.4% بين 2014-2018 وهذا منطقي في ظل تشجيع الدولة للقطاع الخاص وبروز دور منتدى المؤسسات وارباب العمل كفاعل ومؤثر في السياسة الاقتصادية ونظام الحكم.

بينما تبقى نسبة المنتسبين الى الضمان الاجتماعي مقبولة ولكنها غير كافية وتظهر غياب الرقابة على المؤسسات وعلى القطاع الخاص الذي يسهم في هذه النسبة بالقسم الأكبر لذلك يجب تكاثف الجهود لتطبيق القانون.

بعد أزمة النفط صيف 2014 وكسابقتها ازمة النفط لسنة 1986 فإن الدولة تلجأ بعد كل أزمة نفطية لإجراءات لمواجهة الأزمة اولها شد الحزام والتقليص من النفقات بالإضافة الى الاصلاحات في مختلف الجوانب للوصول الى حل ترقيعي ظرفي ثم تعود الامور الى ما كانت عليه من قبل فبعد هاته الازمة التي يرجح الخبراء انها اكثر وقعا على الاقتصاد الجزائري تتخبط الحكومة في ايجاد الحلول وتحاول المحافظة على بقائها من خلال الزيادات في السلع والخدمات المختلفة بالاضافة الى تخفيض قيمة العملة وإجراءات تقشفية أخرى كالتعليمات الصادرة من وزارة المالية لسنة 2015 التي تحث فيها مصالح رقابتها على صرف 50% فقط من

الاعتمادات في بعض العناوين من مختلف الميزانيات بالاضافة الى تخفيض التوظيف في مختلف القطاعات سواء الوظيف العمومي أو المؤسسات الاقتصادية ودراسة رفع الدعم عن بعض السلع المدعمة وتعد كل هذه الاجراءات مجرد حلول ظرفية تهدئ ولا تشفي من العلة ولابد من وضع

رؤية استراتيجية لتشخيص وحل مختلف المشاكل ومعالجتها بصفة نهائية بدل ازدواجية الخطاب والفعل فمن جهة لم تقر الدولة بحجم الازمة وفي المقابل قامت باتخاذ اجراءات لتدارك ما يمكن تداركه كما تسعى الدولة كباقي دول العالم لتخفيض معدلات البطالة وتبقى هذه الظاهرة تعجز حتى اقوى الدول التي تمتلك اقتصاديات قوية ومستقرة ولكنها تحافظ على العدالة في التوزيع وتعتمد على الشفافية في مخاطبة المواطنين.

4 – الدراسة القياسية لأثر الأزمة النفطية على معدلات البطالة في الجزائر

تعتمد هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من مداخيل الدولة و معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة بين(2000-2016) في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي[20] .

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن:

1.5.**دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:** سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) و إختبار (pp) في المستوى (level) والفروق الأولى مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج.

H_0: وجود جذر وحدة.

الجدول رقم 06 : نتائج إختبار (ADF) و إختبار (PP)

المتغير	الفرق	ADF			
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القرار
R	R	-0.93	-4.73	-3.76	H_0عدم رفض
	D(R)	-8.48	-3.96	-3.08	H_0 رفض
TCH	TCH	-3.95	-2.72	-1.96	H_0 رفض
المتغير	الفرق	PP			
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القرار
R	**R**	-3.19	-4.67	-3.73	H_0عدم رفض
	D(R)	-8.17	-3.96	-3.08	H_0 رفض
TCH	**TCH**	-2.98	-3.92	-3.06	H_0 رفض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 9.5.

وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لمعدلات البطالة فهي مستقرة عند المستوى أما السلاسل الزمنية للمداخيل فهي مستقرة عند الفروق الأولى ونظرا لوجود اختلاف في درجة الاستقرار للسلاسل المدروسة فسنعتمد على اختبار ARDL لتحليل العلاقة قياسيا بين المتغيرات السابقة.

سنقوم بتحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger والنتائج كما يلي:H_0: عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

الجدول رقم 7 : نتائج اختبار السببية لغرانجر

الفرضية	F المحسوبة	الاحتمال	القرار
البطالة تسبب المداخيل	3.85	0.06	رفض H_0
المداخيل تسبب البطالة	0.18	0.84	عدم رفض H_0

المصدر : **من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج** Eviews 9.5.

الجدول رقم 8 : اختبارات ARDL

حد تصحيح الخطأ في الاجل القصير	عدد المشاهدات	t المحسوبة	الاحتمال
-1.13	13	-1.91	0.1137
معامل الأجل الطويل	عدد المشاهدات	t المحسوبة	الاحتمال
-1484770	13	2.04-	0.0973
Bound Test			
%1	%2.5	%5	%10	F المحسوبة
6.84	5.77	4.94	4.04	1.87
Serial Correlation			
F المحسوبة	الاحتمال	R^2معامل	الاحتمال
1.03	0.3675	2.66	0.1027

المصدر : **من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج** Eviews 9.5

من خلال نتائج اختبار ARDL على السلسلتين الزمنيتين ومن خلال اختبار تصحيح الخطأ نلاحظ ان معامل حد التصحيح هو -1.13 سالب واحتماله هو 0.1137 غير معنوي عند القيم 10% و 5% و 1% وبالتالي فان أخطاء الاجل القصير لا يتم تصحيحها في الوحدة الزمنية وهي سنة من اجل العودة الى الوضع التوازني في الأجل القصير ،بينما في الأجل الطويل المعامل هو سالب واحتماله معنوي عند القيمة 10% هناك علاقة عكسية بين مداخيل الدولة ومعدلات البطالة.

أما اختبار Bound Test فقيمة F المحسوبة هي 1.87 وهي أقل من I0Bound عند مختلف قيم المعنوية 10%,5%,2.5%,1% وبالتالي فهناك علاقة طويلة الأجل بين معدلات البطالة ومداخيل الدولة أي أنها مفسرة للمتغير التابع،بينما من خلال اختبار الارتباط التسلسلي تبين انه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء بقبول فرضية العدم،بالنسبة للفرضيات تحققت أو تم التأكد منها جزئيا حيث تبين من خلال الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين المداخيل ومعدلات البطالة في الأجل الطويل فقط.

الخلاصة:

من خلال هذا البحث والدراسات السابقة المختلفة تبين أن الازمة النفطية وتهاوي أسعار النفط لا يؤثر بشكل مباشر على نسبة البطالة بل يؤثر بطريقة غير مباشرة على عوامل أخرى أهمها التضخم والنمو الاقتصادي والنفقات العامة وتوازن الميزانية التي وبدورها تؤثر مباشرة في معدلات البطالة والتشغيل بالسلب والإيجاب وتبقى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الازمة النفطية مؤثرة بالسلب على معدل البطالة من خلال مختلف المشاريع المجمدة وصيغ التمويل والقروض الداعمة لتشجيع تشغيل الشباب والتي زادت من حدة الازمة ،لكن يبقى عامل كبير ألا وهو الاقتصاد غير الرسمي الذي يتسع يوما بعد يوم في ظل عجز الدولة عن احتواءه وانتشار الفساد الإداري والاقتصادي ووجود أنواع عدة من البطالة الامر الذي يحد من مصداقية النسب والمعدلات وكل ارقام الاقتصاد الوطني كما أثبتت الدراسة القياسية التي أجريناها باستعمال اختبار ARDL عن وجود علاقة عكسية ومعنوية بين مداخيل الدولة ومعدلات البطالة في الأجل الطويل فقط.

الهوامش والمراجع:

[1] قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة شلف، الجزائر،2017، ص177-192.

[2] مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة في ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري يوم 14 ماي 2015 بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر،2015، ص05.

[3] هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد ،تأثير تغير سعر البترول على معـدلات البطالة في الجزائر-دراسة قياسية-مجلة الحقيقة،العدد 40،جامعة درار،الجزائر،2016،ص19.

[4] Gonzalo Escribano , The Impact Of Low Oil Prices On Algeria Columbia University in the city of New York ,United States of America ,octobre 2016.

[5] Olivier de Souza(2018), Crise Pétrolière 2014-2017 l'entendu des dégâts dans 11 pays africains, Ecofin Hebdo, N°31, sur cite consulté le 02 Juin 2018 a 14 :00.

[6] مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص05.

[7] Mohamed Hedi Bachir,Jose Antonio Pedrosa-Garcia,The Impact of The 2014 Oil Shock on Arab Economies,ESCWA's Survey of Economic and social Developments in the Arab Region,2015.P09.

[8] John Baffes, M.Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge, Marc Stoker, The Great Plunge in Oïl Price, World Bank Group, Policy Research Note, Mars 2015, p11-20.

[9] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة مقال منشور في الانترنيت، جامعة جيجل، الجزائر، د.س.ن ص03.

[10] أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وأثار التبعية للنفط مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07 الجزائر،2017 ،ص53.

[11] وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، الاكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك د.س.ن، ص08.

[12] عبد المجيد قدي،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ،الجزائر 2006،ص38-39.

[13] بن فايزة نوال،اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،الجزائر،2008،ص60-62.

[14] هداجي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص19.

[15] Raouf Boucekkine et autre, Algérie : Un an après le contre-choc pétrolier, site d'université Toulouse, 15 janvier 2015.

16 BOUDIA Mounya et autre, la crise économique algérienne entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialité disponible pour la réalisation du décollage économique, journal of economic and Financial Research, volume 04,Issue2,2017, p892.

[17] موقع وكالة الانباء الجزائرية http://www.aps.dz تاريخ الاطلاع 2018/08/15 على الساعة 17:00.

[18] www.tsa-algerie.com تاريخ الاطلاع 2018/08/15 على الساعة 16:00.

[19] Office Nationale des Statistique www.ons.dz.

[20] www.albankaldawli.org.